الحكومة اليابانية توافق على حزمة تحفيز مالية جديدة لإنعاش الاقتصاد

طوكيو – «كونا»: صادقت الحكومة اليابانية امس على حزمة تحفيز مالي جديدة ثانية بقيمة 880 مليار ين «10.7 مليار دولار أمريكي».

وذكرت وكالة الانباء اليابانية «كيودو» ان قيمة الحزمة الجديدة تعادل اكثر من ضعف قيمة الحزمة السابقة التي اعلن عنها في اكتوبر الماضي وتبلغ 422.6 مليار ين.

وتشير توقعات الى ان الحزمة الجديدة سوف تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لليابان بما يزيد على 0.2 نقطة مئوية فيما تسهم في خلق فرص عمل لقرابة 80 الف شخص وفقا لديوان مجلس الوزراء.

وتعتزم الحكومة اليابانية الاستفادة من اموال الاحتياطي النقدي في اطار الميزانية المالية للعام 2012 ولن تصدر اية سندات دين جديدة.

كما تعتزم الحكومة انفاق 132 مليار ين لتجهيز مراكز تمريض و110 مليارات ين لخلق فرص عمل ولمساعدة الذين يحصلون على اعانات معيشية في ايجاد وظائف اضافة الى انفاق 95.1 مليار ين كدعم مالي للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.

واشارت تقارير اعلامية الى ان الحزمة الجديدة تغطي ايضا اعمال ومشروعات الاغاثة من كارثة الزلزال وموجات المد التي ضربت اليابان في مارس 2011 فيما تدعم خطوات تهدف الى تخفيف اللوائح ومن بينها تسهيل استثمار المؤسسات المالية في الشركات الخاصة.

تحسن نمو الاقتصاد الهندي في الفترة من يوليو إلى سبتمبر

نيودلهي – «كونا»: اظهرت بيانات الجهاز المركزي للاحصاء في الهند ان معدل نمو الاقتصاد الهندي ارتفع بنسبة 5.3 في المئة في الفترة من شهر يوليو الى سبتمبر الماضيين الا انه لايزال متراجعا عن نسبة 5.5 في المئة التي بلغها في الربع الثاني من العام الحالي.

ويعزى سبب هذا التراجع الطفيف في معدل النمو الى ضعف اداء قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة التي تظهر عليها علامات التباطؤ.

ووفقا للاحصائيات نما قطاع الصناعات التحويلية بشكل طفيف خلال الربع الثالث من العام الحالي بنسبة 0.8 في المئة مقارنة بنسبة النمو التي بلغت 2.9 في المئة في نفس الفترة من عام 2011 و2012.

ولفتت الاحصائيات الى نمو انتاج قطاع الزراعة بنسبة 1.2 في المائة فقط خلال النصف الثالث من العام الحالي مقارنة بنسبة 3.1 في المئة في نفس الفترة من العام الماضي.

واظهرت ان قطاع التعدين واستغلال المحاجر تحسن قليلا وسجل نموا بنسبة 1.9 في المئة خلال الربع الثالث من العام الحالي مقارنة بتراجع بنسبة 5.4 في المئة في الربع الثاني من عام 2011 و2012.

وكان النمو الاقتصادي في الستة اشهر الاولى من العام المالي الحالي من شهر ابريل الى سبتمبر متراجعا بنسبة 5.4 في المئة عن نسبة النمو التي بلغت 7.3 في المئة في النصف الاول من العام الماضي.

كما شهد قطاع التجارة والفنادق والنقل والاتصالات في الربع الثالث من العام الحالي تراجعا في وتيرة النمو بنسبة 5.5 في المئة مقارنة بـ9.5 في المئة في نفس الفترة من العام الماضي.

أسبوعان من التراجع رغم أن النتائج المالية للبنوك وغيرها جيدة

السعودية: سوق الأسهم يواجه ضغوطاً.. ونهاية العام تحدد قوة 6550 نقطة

متداولون في قاعة أحد البنوك

واجه السوق السعودي ضغوطا كبيرة خلال الأسبوع، قد لا تكون مبررة، وهي اكتملت مع أسبوعين من التراجع، وهذا لم يكن له مبرر مالي حقيقي، رغم أن الظروف العالمية المحيطة تعاني من اوضاع اقتصادية صعبة خاصة في أوربا ويتوقع في 2013، ولكن ما حدث لدينا لا يندرج ضمن أسباب مالية فالنتائج المالية سواء البنوك أو غيرها لم تكن سيئة ولا يتوقع أن تكون سيئة، ونعم تتفق أن قطاع البتروكيماويات هو الأكثر ضبابية وعدم وضوح لأسباب تتعلق بمتغيرات اقتصادية واكتشافات متغيره تؤثر بأسعار الغاز والنفط مستقبلا فكيف سيكون اثر ذلك على القطاع ككل.

نلحظ ان المؤشر العام واجه قوة دعم عند مستويات 6400 نقطة، وهي مستوى دعم جيد، وأيضا هناك مستوى دعم جيد عند 6200 نقطة تقريبا، ولكن واضح أن السوق والمؤشر العام «تشيع» هبوطا على الأقل للمدى القصير، مما يعني أن الارتداد هو الأقرب للحدوث أي ارتداد إيجابي، وهذا متوقع ان يتم خلال الأيام القادمة مما يعني أن مستويات الدعم، ونلاحظ ذلك من مؤشرات المتوسط والسيولة التي تتضح أنها وصلت للقاع او ادنى مستويات كما يلحظ ومنها يمكن أن يتحقق المسار الإيجابي، ولعل الأهم هنا أن يتحقق المسار الأفقي لكي يحقق الإتجاه المتوقع ان يحققه خلال الأسبوعين القادمين، والواضح من مسار المؤشر العام ان لم يحقق اي مسار صاعد او اتجاه لحد الان بعد التراجعات الحادة التي حققها خلال الأسبوعين الماضيين، مما يعني الحاجة إلى أخبار وقوة دعم مهمة لكي يشكل مسارا صاعدا يبنى عليه المسار المتوقع خلال الفترة القادمة.

ونتوقع ايضا ضغوطا بتاثيرات الظروف الخارجية المستمرة بالضعف حتى الآن، وهي الظرف الأوروبي والأمريكي الذي يزداد صعوبة مع الوقت.

المؤشر العام يومي:

يحقق المؤشر العام خسائر كبيرة ومستمرة حتى الآن للأسبوع الثالث، وهذا ما يفرض انه يحقق خسائر مستمرة ولم تتوقف إلا بآخر يوم تداول الأربعاء الماضي، والمؤشر ليس مدعوما الان بأي متوسطات ثقلية تدعم اتجاه السوق ككل، وهذا ما يضع للمؤشر العام بحالة تذبذب كبيرة وقدرة على التراجع أكبر، لكن واضح قوة الدعم التي يتحصل عليها المؤشر العام ليست كبيرة من خلال هذه التراجعات فهي ليست قوة ويمكن القول إنها هشه وضعيفة، وهذا ما يمكن أن يضع حالة القلق المسيطرة على السوق ككل، نتائج العام لا نتوقع أن تحقق شيئا استثنائيا كارقام بل يمكن أن تكون عامل استقرار، ولكن هناك مؤشرات المتوسط للسيولة نجدها وصلت لمستويات مدنية لا تضع خيار التراجع الأكبر ممكنا على الأقل الان، بل الاتجاه الإيجابي هو الأقرب خلال الأسبوع القادم، ما لم يكن هناك متغيرات لم تكن في الحسبان.

رقم قياسي للقطاع الصناعي

البورصة الأردنية ترتفع 10 نقاط في تداولات الأسبوع الماضي

عمان – «كونا»: ارتفع الرقم القياسي العام لاسعار الاسهم في البورصة الاردنية خلال تداولات الاسبوع الماضي بمقدار 10 نقاط كما ارتفع المعدل اليومي لحجم التداول بنسبة 19 في المئة.

ووفق البيانات الاسبوعية للبورصة ارتفع الرقم القياسي العام لاسعار الاسهم لاغلاق هذا الاسبوع الى 1929.3 نقطة مقارنة مع 1919.3 نقطة للاسبوع السابق بارتفاع نسبته 0.52 في المئة.

وعلى الصعيد القطاعي فقد ارتفع الرقم القياسي للقطاع المالي بنسبة 0.72 في المئة وارتفع لقطاع الصناعة بنسبة 0.6 بالمئة وانخفض لقطاع الخدمات بنسبة 0.14 في المئة.

وفيما يتعلق بالمعدل اليومي لحجم التداول في البورصة خلال فترة المقارنة ومدتها خمسة ايام فقد بلغ 12.7 مليون دولار مقارنة مع 10.7 ملايين دولار للاسبوع السابق وبنسبة ارتفاع بلغت 19 في المئة.

وبلغ حجم التداول الاجمالي لهذا الاسبوع حوالي 63.8 مليون دولار مقارنة مع 53.6 مليون دولار للاسبوع السابق.

اما عدد الاسهم المتداولة التي سجلتها البورصة خلال هذا الاسبوع فقد بلغ 54.8 مليون سهم نفذت من خلال 19530 عقدا.

وعلى صعيد المساهمة القطاعية في حجم التداول فقد احتل القطاع المالي المرتبة الاولى بنسبة 61.9 في المئة من حجم التداول الاجمالي وجاء في المرتبة الثانية قطاع الصناعة وبنسبة 21.8 في المئة واخيرا قطاع الخدمات وبنسبة 16.3 في المئة.

ولدى مقارنة اسعار الاغلاق للشركات المتداولة اسهمها لهذا الاسبوع والبالغ عددها 180 شركة مع اغلاقاتها السابقة فقد تبين ان 69 شركة قد اظهرت ارتفاعا في اسعار اسهمها بينما انخفضت اسعار اسهم 69 شركة.

البنك النمساوي يعرب عن ارتياحه للتوصل إلى اتفاق لخفض ديون اليونان

فيينا – «كونا»: اعرب محافظ البنك المركزي النمساوي وعضو البنك المركزي الاوروبي ايفالد نوفوتني امس عن ارتياحه للاتفاق الذي توصل اليه وزراء مالية منطقة اليورو اثناء اجتماعهم الاخير بمدينة فرانكفورت الالمانية حول الاجراءات الرامية الى خفض ديون اليونان.

ونقلت هيئة الاذاعة والتلفزيون النمساوي عن نوفوتني قوله ان هذا الاتفاق الاخير «هو افضل من كل المبادرات السابقة».

وينص الاتفاق على منح 44 مليار يورو اضافية الى اليونان لخفض ديونها كما قرر الوزراء خفض معدل الفائدة والتمديد في مدة الايفاء بديونها.

وعبر نوفوتني عن قناعته بان اليونان اصبح لديها بعد هذا الاتفاق العديد من الامكانيات لاصلاح هياكلها الاساسية ومعالجة وضعية التململ الموجودة فيها الا ان محافظ المركزي النمساوي اضاف انه «لا احد يستطيع التكهن بما اذا كنت اليونان ستسوي اوضاعها كما يجب حتى عام 2020».

وشدد على ان الاتفاق المذكور كان ضروريا للمحافظة على الحياة الطبيعية في اليونان موضحا انه بدون هذا التمويل الاضافي فان اليونان لن يكون لديها اموال حتى نهاية السنة الجارية.

واثنى نوفوتني على الاصلاحات التي طبقت بالفعل في اليونان والرامية الى خفض العجز في الموازنة والعجز في ميزان التجارة الخارجية.

وفي المقابل اعرب نوفوتني عن اسفه كون هذه الاجراءات «غير كافية» موجها نداء ملحا في ختام تصريحه الى الحكومة اليونانية لمواصلة الجهود للتسريع بعملية الخصخصة واصلاح الجهاز الضريبي وخفض ميزانية الدفاع.

إسبانيا: معدل التضخم السنوي ينخفض الى 2.9 في المئة

مدريد – «كونا»: اظهرت بيانات نشرت امس ان معدل التضخم السنوي في اسبانيا سجل انخفاضا كبيرا بلغ 0.6 في المئة الشهر الجاري بفعل تراجع اسعار الوقود.

وذكر المعهد الوطني للاحصاء في بيانات اولية ان مؤشر اسعار المستهلكين بلغ 2.9 في المئة في نوفمبر الجاري مقارنة بنسبة 3.5 في المئة المسجلة في اكتوبر الماضي والتي شكلت اعلى المستويات المسجلة منذ مايو 2011.

واشار المعهد الى ان معدل التضخم السنوي المسجل في نوفمبر يعد مرجعية لرفع المعاشات التقاعدية في اسبانيا وفق ما تعهد به رئيس الوزراء الاسباني ماريانو راخوي والتي من المتوقع ان تكلف الخزانة العامة الاسبانية وفق تلك البيانات 3.8 مليار يورو في عام 2013 علما انه من المقرر ان تنشر البيانات المفصلة بشكلها النهائي في 13 ديسمبر المقبل.

يذكر ان معدل التضخم السنوي كان بلغ 3.4 في سبتمبر الماضي محققا ارتفاعا كبيرا مقارنة بـ2.7 في المئة جرى تسجيلها في اغسطس السابق عليه ارتفاعا من 2.1 في المئة في ابريل الماضي.

رأس المال السوقي انخفض إلى 2.4 مليار جنيه

البورصة المصرية تخسر 33.8 مليار جنيه خلال الأسبوع الماضي

القاهرة – «كونا»: سجلت مؤشرات البورصة المصرية تراجعا جماعيا حادا خلال تعاملات الأسبوع الماضي حيث انخفض مؤشر «ايجي اكس 30» بنسبة 11.61 في المئة ليصل الى مستوى 4808 نقاط.

واظهر التقرير الاسبوعي للبورصة المصرية اول امس تراجع مؤشر «ايجي اكس 70» للاسهم الصغيرة والمتوسطة بنحو 10.79 في المئة مغلقا عند مستوى 429 نقطة.

وسجل مؤشر «ايجي اكس 100» الاوسع نطاقا انخفاضا بنحو 11.46 في المئة لينهي تعاملات الاسبوع عند مستوى 714 نقطة.

وتراجع مؤشر «ايجي اكس 20» محدد الاوزان بنسبة 11.02 في المئة ليصل الى مستوى 5538 نقطة.

وانخفض رأس المال السوقي للاسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة خلال الاسبوع بنحو 33.848 مليار جنيه ليسجل نحو 339.352 مليار جنيه مقابل 373.200 مليار جنيه خلال تعاملات الاسبوع الماضي ليخسر ما يقرب من 9.1 في المئة.

واشار التقرير الى ان قيم التداولات انخفضت خلال تعاملات الاسبوع الماضي لتصل الى 2.4 مليار جنيه من خلال تداول نحو 770 مليون ورقة منفذة على 103 آلاف عملية مقارنة باجمالي قيمة تداول قدرها 3.9 مليارات جنيه وكمية تداول بلغت 616 مليون ورقة منفذة على 108 آلاف عملية خلال الاسبوع السابق له.

اما التقرير الشهري الذي صدر اليوم فقد اظهر ان البورصة المصرية تكبدت خسائر حادة خلال شهر نوفمبر الجاري والذي انهى جلساته يوم امس متأثرة بعودة التوترات السياسية.

وخسر رأس المال السوقي لاسهم الشركات المقيدة بالبورصة خلال شهر نوفمبر «وهي قيمة الاوراق المالية المتداولة وغير المتداولة والتي تمثل مجمل اسهم الشركات المقيدة بالبورصة» نحو 54.3 مليار جنيه مسجلا 339.5 مليار جنيه مقابل 393.5 مليار جنيه عند اغلاق اكتوبر الماضي.

وعلى صعيد المؤشرات فقد تراجع مؤشر «ايجي اكس 30» خلال تعاملات نوفمبر الجاري بنحو 888.26 نقطة بنسبة 15.5 في المئة مسجلا 4807.67 نقاط في اخر جلسات الشهر اليوم مقابل 5695.93 نقطة نهاية الشهر الماضي.

فيما كانت الخسائر اكثر حدة على صعيد مؤشرات الاسهم الصغيرة والمتوسطة واسهم المضاربات ليهوي مؤشر «ايجي اكس 70» بمقدار 107.04 نقاط بنسبة 19.9 في المئة مسجلا 429.03 نقطة مقابل 536.07 نقطة.

فيما هبط مؤشر «ايجي اكس 100» بمقدار 164.87 نقطة بنسبة 18.7 في المئة مسجلا 714.36 نقطة مقابل 879.23 نقطة.

مؤشر على خيبة الأمل في الصناديق

انسحاب 14 ألف مشترك في صناديق الاستثمار السعودية خلال 9 أشهر

تراجع عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية التي تديرها البنوك المحلية بنهاية الربع الثالث من العام الحالي 2012 باكثر من 14 الف مشترك، وهو مؤشر على خيبة أملهم من أداء الصناديق، وبشكل خاص سوق الاسهم السعودية الذي لا يزال يسجل اداءً ضعيفاً، لايعكس الواقع الايجابي للاقتصاد السعودي.

وتشير الإحصائيات ربع السنوية التي تنشرها مؤسسة النقد ان عدد المشتركين الذين في صناديق الاستثمار بنهاية 2012 بلغ 279.654 مشتركاً مقارنة بنحو 293.903 مشترك بنهاية 2011م، ونحو 568 الف مشترك في 2005، وهو اكبر عدد من المشتركين في الصناديق قبل انهيار السوق.

ويبلغ عدد صناديق الاستثمار بنهاية الربع الثالث نحو 239 صندوق مقارنة مع 249 صندوقا بنهاية 2011، ويبلغ اجمالي اصول الصناديق نحو 90 مليار ريال مقارنة مع 82 مليار ريال بنهاية 2011، علما ان اجمالي الاصول المحلية لهذه الصناديق يبلغ 70.8 مليار ريال، بينما يبلغ اجمالي الاصول الاجنبية نحو 19.2 مليار ريال.

وتتكون أصول صناديق الاستثمار من أصول محلية وأصول أجنبية، تشمل كلا منها على أسهم وسندات، أدوات نقدية، أصولا اخرى، واستثمارات عقارية.

الفترة	عدد المشتركين	الانخفاض
٢٠٠٥	٥٦٨,٢٨٤	-
٢٠٠٦	٤٩٩,٩٦٨	(٦٨,٢٨٠)
٢٠٠٧	٤٢٦,٠٨٥	(٧٣,٨٨٣)
٢٠٠٨	٣٧٤,٩٧٥	(٥١,١١٠)
٢٠٠٩	٣٥٦,٣٣١	(١٨,٦٤٤)
٢٠١٠	٣٢٠,٤١٥	(٣٥,٩١٦)
٢٠١١	٢٩٣,٩٠٥	(٢٦,٥١٠)
الربع الثالث ٢٠١٢	٢٧٩,٦٥٤	(١٤,٢٥١)

انسحاب 14 الف مشترك في صناديق الاستثمار

النسور: السعودية تدعم مشاريع تنموية في الأردن بـ787 مليون دولار

عبدالله النسور

عمان – «ا. ف. ب»: أعلن رئيس الوزراء الأردني عبدالله النسور في تصريحات صحافية أن السعودية ستقدم للاردن 787 مليون دولار لدعم مشاريع التنمية في المملكة، وقال النسور إن «السعودية قامت مشكورة بتنفيذ الجزء الأول من التزامها لدعم المشاريع التنموية، حيث بلغت قيمة المشاريع التي تم اعتمادها والاتفاق عليها صباح الاربعاء 487 مليون دولار».

وأضاف أنه «سيتم اعتماد عدد آخر من المشاريع بقيمة 300 مليون دولار اخرى قبل نهاية هذا العام».

وأوضح النسور أنه: «سيتم دفع 125 مليون دولار على حساب هذه المشروعات خلال الأيام القليلة القادمة والباقي سيرد في موازنة عام 2013». وتابع أنه: «سترد من السعودية وديعة غير ما سبق ذكره بقيمة 250 مليون دولار تسجل باسم الصندوق السعودي للتنمية في البنك المركزي الأردني لينفق منها بحساب خاص على المشاريع المتفق عليها عام 2013».

وأعرب النسور عن «شكر وتقدير المملكة ملكا وحكومة وشعبا على دورها وجهدها الذي تبذله لاقرار هذا الدعم».

وأشار إلى أن «الكويت كانت قد أودعت «في اكتوبر من» هذا العام مبلغ 250 مليون دولار كوديعة في البنك المركزي ينفق منها على المشاريع المتبرع بها من دولة الكويت الشقيقة».

وأكد «وجود مباحثات تجري مع الصندوق الكويتي للتنمية الذي يزور الاردن حالياً للإتفاق على مجموعة من المشاريع ضمن حصة دولة الكويت حيث يتم تخصيص الجزء الأول من تلك المنحة لعام 2012 وبمبلغ 125 مليون دولار وستسلم لنا خلال الاسابيع القادمة فيما سترد باقي المنحة عام 2013».

وقال النسور إن «الاتصالات تجري الآن مع دولة الامارات العربية المتحدة حيث كان الاردن قد ارسل وفدا من وزراء الخارجية والمالية والتخطيط قبل أيام لبحث المشاريع التي ستمول من المساهمة الإماراتية ضمن منحة الصندوق الخليجي للتنمية».

وأضاف: «تم عقد لقاءات ونحن ننتظر قرار دولة الامارات العربية الشقيقة خلال الفترة القليلة القادمة».

وأكد أنه «تم التوقيع على مذكرة تفاهم «في 27 سبتمبر» مع دولة قطر الشقيقة لتمويل المشاريع التنموية بقيمة مليار و250 مليون دولار وتشكيل لجنة فنية للاتفاق على هذه المشاريع».